المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الإقليمية
اسم الكاتب: أ.م.د.كوثر عباس الربيعي، م.م. فراس عباس هاشم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2267
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الإقليمية

أم د.كوثر عباس الربيعي(*)
م م. فراس عباس هاشم(**)

المقدمة

شهدت المنطقة العربية في أواخر عام٢٠١٠ واقعا جديدا مثل نقطة اختبار لرؤية وتصورات القيادة السعودية لتلك التطورات لاسيما بعد موجه التغيير بسبب الثورات والحركات الاحتجاجية التي اجتاحت العديد من البلدان العربية، وحدوث تحولات في موازين القوى لصالح أطراف غير عربية (إيران ،تركيا ،إسرائيل) بسبب تراجع الموازن الإقليمي لها، وانكفاء الدول العربية على مشاكلها الداخلية مما دعا إلى تعديل الأداء الاستراتيجي السعودي بما ينسجم مع تلك الإحداث والمتغيرات، إذ بدأ الحديث عن استعادة للدور السعودي الفاعل في منطقة الشرق الأوسط، والذي لا يقتصر على التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعاداً دينية واقتصادية، ساعدت على بلورة وإنضاج وتصاعد هذه المكانة الإقليمية السعودية، ومحاولاتها في احتواء القوى غير العربية، فضلا عن التمدد الإيراني في المنطقة، من خلال تفاعلاتها مع جوارها الإقليمي ومنع وجود أي خطر يهددها، وقدرتها على فرض رؤيتها وإن تقدم نفسها عاملا مؤثرا في التفاعلات الإقليمية .

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة بالكشف عن الأسباب الكامنة وراء الرؤية السعودية للتطورات التي رافقت تغيرات هيكلية في بنية النظام السياسي العربي نتيجة الثورات وحركات التغيير، والتدخلات الخارجية، والإجابة على تساؤل بات يطرح كثيرا حول إمكانية المملكة العربية السعودية على ممارسة دور قيادي في المنطقة في وقت

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.
(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

تعدد فيه الفاعلون الدوليون والإقليميون في المنطقة، وإمكانية مشاركتها في تشكيل توازن جديد في المنطقة.

أولا: المتغيرات الداخلية المؤثرة في اتجاهات الحراك السعودي

تعد التحولات في المنطقة العربية نتيجة الثورات وحركة التغيير والتي بدأت في أواخر عام ٢٠١٠، ومطلع عام ٢٠١١ نقطة تحول كبيرة في إعادة رسم وتشكيل ملامح مرحلة جديدة بما أفرزته من ولادة حكومات جديدة وأنظمة مغايرة لما كان سائدا وسيادة قيم اجتماعية مختلفة.

لقد قلب تأثير حركات التغيير في المنطقة العربية أو ما بات يعرف بـ(الثورات العربية) موازين القوى، ليعاد تشكيل المشهد الاستراتيجي في المنطقة برمتها، وهو ما وصف بـ "صدمة نظرية فلم يكن أحدا قادرا على التنبؤ بما حدث رغم وجود نظريات العدوى ونماذج الدومينو" [(١)]، وباتت هواجس المملكة السعودية من جراء المتغيرات الجديدة في المنطقة ضمن أولياتها الإقليمية.

وارتبطت عملية التغيير في سياسة السعودية في التعامل مع القضايا الإقليمية بتحولات يشهدها النظام السياسي فيها، وبإدراكها حجم تراجع دور ومكانة الولايات المتحدة، وأنها باتت تخوض معركتها في المواجهة وحيدة سواء على صعيد التحديات الداخلية أو الخارجية.[(٢)] إذ ينطلق التحرك السعودي الفاعل تجاه الأزمات الإقليمية من إدراك للمخاطر المحتملة، بما يملي على المملكة أن تكون طرفاً أكثر تأثيرا في شكل ونمط التفاعلات السائدة بالمنطقة.

واجهت السعودية في السنوات الماضية أبان حقبة الملك السابق عبد الله بن عبد العزيز العديد من الإخفاقات في ظل سياساتها الداخلية والإقليمية، تعزى لجملة من

---

[١]) محمد عبد السلام، كيف ستدار العلاقات الاقليمية في المرحلة المقبلة، مجلة السياسة الدولية، العدد١٨٦، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/12/2176/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8

[٢]) صالح النعماني ، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي : قراءة في الثورات العربية واستشرافلمآلاتها، ط١ (بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٣) ، ص ٣٢ .

الأسباب منها ما يتعلق بالانقسامات داخل العائلة المالكة أو غياب الرؤية الإستراتيجية تجاه الالتزامات الخليجية وإزاء المشكلات الإقليمية وتصاعد حالة الإرهاب والاحتقان المذهبي في المنطقة.

ولم تكن المملكة السعودية بمنأى عن بالتغييرات التي شهدتها المنطقة. وقد وقعت تحركات سياسية في أكثر من منطقة وعلى أكثر من صعيد خلال عامي ٢٠١١و٢٠١٢. وصدرت نحو سبع بيانات تطالب بالإصلاح، كما شهد العديد من المناطق تظاهرات مطالبة بالإصلاح (لاسيما المنطقة الشرقية ومنطقة القصيم وفي جامعة الملك خالد في أبها) فضلا عن الإضرابات التي عمت شركات كبرى.[٣]وفي الأعوام اللاحقة كان على المملكة مواجهة النشاطات الإرهابية وعمليات التنظيمات المسلحة على أراضيها .

وعلى الرغم من أن المملكة حققت تقدماً ملموساً في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٤م، حيث تبوأت المرتبة ٣٤ عالمياً مقارنة بالمركز ٥٧ في تقرير عام ٢٠١٣م، منضمة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً.

كما تبوأت المركز الثاني عربياً وخليجياً والمركز العاشر في مجموعة العشرين، مما يعد تطوراً إيجابياً،[٤]إلا أن المشكلات والمطالب المرتبطة بالإصلاح لم تتوقف في هذه المرحلة. فهناك اختلال في البنى الاقتصادية في بلد ريعي الاقتصاد تسيطر عليه رأسمالية الدولة وتحدد نمط إنتاجه ولا تفرق بين السياستين النفطية والتنموية. [٥]

---

[٣])مجموعة باحثين ، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت، ، ص٦٣-٦٦.

[٤]) برنامج الأمم المتحدة، الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ المضي في التقدم البناء لدرء المخاطر،ص٢٣٤.

[٥]) عبد المحسن هلال، الحاجة إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية، منتدى التنمية، اللقاء السنوي الثالث والثلاثون، الدوحة ٢٠١١، ص٢.

وترتبط الحاجة للإصلاح بواقع المجتمع المعتمد في تكويناته الاجتماعية على القبيلة في وقت تسود فيه العالم مفاهيم دستورية عن المواطنة والحقوق والواجبات، مما افقد المجتمع هوية المواطنة.[٦]

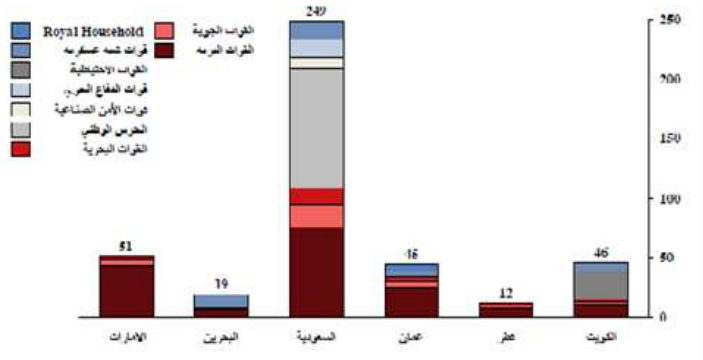
وعليه أدركت الدولة أنها في حاجة لإعادة هيكلة مؤسستي السياسة الخارجية والأمن القومي، حتى تتحرك دولياً على نحو يتناسب مع الأهمية والتأثير السياسي والاقتصادي والديني، الذي تتمتع به ، انطلاقاً من أن تغيّر المجتمعات يفرض على الدول التأقلم مع هذا التغيّر والاستجابة له، وإلا فإن ذلك سيؤدي إلى قيام هوة كبيرة بين المجتمع من جهة، والمجتمع السياسي أو الدولة من جهة أخرى.[٧]

وتمتلك السعودية قوة عسكرية وطنية هي الأكبر بين القوات الوطنية لدول الخليج العربية، ويشير الرسم البياني رقم(١) إلى حجم القوات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي بما يوضح الفارق الكبير بين قوات المملكة وبقية دول المجلس.

رسم بياني رقم (١)

حجم القوات الوطنية لدول مجالس التعاون الخليجي العربي

للعام ٢٠١٢(بالآلاف)



[٦]) المصدر نفسه ، ص٤.

[٧]) محمد السعيد إدريس ، اتجاهات معاكسة :مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٨) ،(القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢) ،ص ٧٨.

المصدر: مجموعة باحثين، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت، ص١٦٧

واتجهت السعودية نحو تطمين الجانب الأمني بالعمل على زيادة مشتريات السلاح، وحسب تصنيف الدول الأكثر إنفاقا على شراء السلاح كان ترتيب المملكة الرابع عالميا في عام ٢٠١٣(انظر جدول رقم ١)، بعد ان كانت في المرتبة السابعة في العام الذي سبقه، وتعزى تلك الزيادة إلى عوامل داخلية ارتبطت بالاضطرابات التي شهدتها المملكة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، والحاجة إلى زيادة كفاءة الأجهزة الأمنية لحماية النظام، وعوامل إقليمية في مقدمتها التوترات السعودية– الإيرانية بشأن الوضع في سورية ثم في اليمن، كما اضطلعت المملكة بدور مثير للجدل في تثبيت الوضع الراهن في الدول الخليجية المجاورة لها بتدخلها في مواجهة الحركة الاحتجاجية في البحرين.[٨] والأمر نفسه يمكن أن يقال عن التدخل السعودي في اليمن الذي تسبب في مزيد من الإنفاق على شراء الأسلحة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

ووافقت الحكومة الأمريكية في السنوات الأخيرة على تلبية طلبات أسلحة ضخمة تقدمت بها السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول خليجية أخرى، وتعد السعودية اكبر مشتر للسلاح الأمريكي، إذ تقدمت في عام ٢٠١١ بطلب لشراء ١٥٤ طائرة من طراز F–15SA.[٩] كما سمحت الحكومة الأمريكية ببيع المملكة صواريخ جو سطح بعيدة المدى في سنة ٢٠١٣، وهي أول صفقة من نوعها تعقد مع دولة في المنطقة[١٠] وحصلت شركات فرنسية على عقود تسليح مع السعودية في العام نفسه. إذ حصلت شركة (ليكس) على عقد لتحديث أربع فرقاطات وسفينتي دعم تابعة

[٨])سامبيرلو–فريمان، كارينا سولميرانو، هلن ويلاند، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، من بحوث كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٤، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ٢٠١٤، ص٢٤١.

[٩]) بول هلتوم، مارك برزملي واخرون، التطورات التي شهدها نقل الأسلحة في سنة ٢٠١١، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٢، ص٣٥٨.

للبحرية السعودية، وتـــــم إبرام صفقة بين الجانبين لشراء منظومات صواريخ سام VL Mica.[١١]

جدول رقم (١)

الانفاق العسكري في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٣

المرتبة عالميا	الانفاق عام ٢٠١٣ بمليارات الدولار احسب سعر صرف السوق)	نسبة التغيير من ٢٠٠٤-٢٠١٣(بالمئة)	الحصم من اجمالي الناتج المحلي(بالمئة)		الحصة العالمية في ٢٠١٣(بالمئة)	الانفاق ٢٠١٣(بمليارات الدولارات مكافيء للقوة الشرائية)
			٢٠١٣	٢٠٠٤		
الرابعة	٦٧	١١٨	٩,٣	٨,١	٣,٨	٨٦,٥

المصدر: سام بيرلو- فريمان، كارينا سولميرانو، هلن ويلاند، التطورات العالمية في الانفاق العسكري، من بحوث كتاب: السلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٤، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٤، ص٢٤٢.

وباتت تطرح في الآونة الأخيرة إمكانية حصول المملكة على السلاح النووي بالتعاون مع دولة باكستان التي طالما حظي برنامجها النووي بدعم سعودي منذ تسعينات القرن الماضي،[١٢] وبتغاض أمريكي، ضمن صفقة لتأمين المخاوف السعودية من الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع إيران في تموز/يوليو ٢٠١٥ حول البرنامج النووي الإيراني.

وهناك محاولات لتسويغ التورط السعودي في الحصول على السلاح النووي، بل إن أطرافا سعودية تقف وراء بعض التسريبات بهذا الخصوص على أساس أن المملكة مسؤولة عن امن الخليج كله واليمن وحتى مصر والأردن، وان ترسانتها العسكرية تعد صمام أمان لهذه الدول في مواجهة (الأطماع الإيرانية)، وان امتلاكها لعلاقات بحثية

---

[١٠]) سيموت ت.ويزمان، نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، لتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٢، ص٣٥٣.

[١١]المصدر نفسه ص٣٦١

[١٢]) سايمون هدسن، تلميحات نووية دقيقة في اجتماع سعودي باكستاني، ٣شباط/فبراير ٢٠١٥، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، على الرابط:- http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/nuclear-nuances-of-saudi-pakistan-meeting

متينة مع دول نووية مثل باكستان، وعلاقات اقتصادية متطورة مع دول نووية أخرى، يمكن أن تنجح ببناء بنية تحتية لبرنامج نووي بالاستعانة بمواردها الاقتصادية الضخمة.[١٣]

كما أدت التطورات السياسية في المملكة اثر وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز وتولي العرش من قبل الملك سلمان بن عبد العزيز، وما رافق ذلك من قرارات بتعديلات وزارية وإدارية واسعة، إلى انعكاس ذلك على قرارات السياسة الخارجية التي كان بعضها امتدادا لسياسات المرحلة السابقة. إذ واصلت المملكة دعم مصر التي تعدها دولة محورية في المنطقة، وتمكينها من مواجهة الصعوبات بعد التغييرات التي حدث خلال الأعوام السابقة، وحاولت عقد مصالحة بين مصر وقطر[١٤]، بعد أن تصاعدت الخلافات بينهما على خلفية دعم قطر للإخوان المسلمين (وهو تنظيم تم حظره في مصر) . كما تواصل التدخل السعودي في اليمن بل تصاعد إلى إنشاء تحالف بغطاء دولي تحت ذريعة مواجهة (التمرد الحوثي) والدفاع عن الشرعية، كما تظاهر المسؤولون السعوديون باللين من بعض القضايا المتعلقة بالموقف من المواجهات المسلحة والصراعات التي تشهدها سوريا منذ عام ٢٠١١، بينما سعت المملكة إلى تطبيع العلاقات مع العراق وإعادة فتح سفارتها في بغداد، بعد أن شاب التوتر علاقاتهما لسنوات.

وحسب وزارة الخارجية السعودية فان الأولوية للدائرة الخليجية وهي تسعى إلى تنسيق وتوحيد السياسات المشتركة لاسيما في الجانب الأمني والاقتصادي، تليها الدائرة العربية إذ تحرص المملكة على القيام بدور (المساند للدول العربية) والساعي لحل الخلافات فيما بينها، ثم الدائرة الإسلامية انطلاقا من كون أراضي نجد والحجاز هي مهد الرسالة المحمدية، ودوليا تسعى المملكة إلى التفاعل مع القوى المؤثرة دوليا ، وان يكون لها تأثير في المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية وفي سوق

---

[١٣])امل عبد العزيز الهراني،صافرة انطلاق البرنامج النووي السعودي، صحيفة الشرق الاوسط، ٢١ اغسطس ٢٠١٥،العدد١٣٤١٥.

[١٤]) مجموعة باحثين،الخليج في عام ٢٠١٤-٢٠١٥، الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل، مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة ٢٠١٥، ص٣٢.

النفط.([١٥]) وعلى الرغم من ادعاء المملكة بأهمية عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلا أنها تورطت في البحرين وسوريا واليمن بدرجات متفاوتة، اعتقادا منها بضرورة ممارسة دور قيادي فاعل يضمن لها الريادة واستمرار التأثير.

أما الوضع الاقتصادي للمملكة السعودية والذي عد أهم مصادر قوتها واستحواذها على المكانة الأكبر بين دول الخليج العربية مجتمعة، فانه في الواقع يشتمل على الكثير من مكامن الخلل ولا تقتصر المشكلة الاقتصادية على الاعتماد على النفط المهدد بالتناقص والنضوب إذ يشير تقرير للبنك الدولي إلى ان الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي في السعودية يهدد ضمان حقوق الأجيال المقبلة من الثروة النفطية. وفي تقرير لصندوق النقد الدولي فان تدني أسعار النفط يمكن أن يتسبب في عجز في ميزانية السعودية قد يصل الى ٢٠% في عام ٢٠١٥[(١٦)]. وتزداد النزعة الاستهلاكية في بلد يتزايد فيه السكان وما يرافق ذلك من حاجة لتأمين المياه والخدمات وفرص العمل بعد تفاقم مشاكل البطالة والإسكان. بل يمتد الأمر إلى التخطيط الاستراتيجي وإدارة موارد الدولة وسوء التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية بشؤون الطاقة، وافتقاد الخطط التنموية إلى تخطيط حقيقي للتنمية المستدامة، مما يؤدي إلى هدر كبير في الأموال، وفضلا عن ذلك يعتمد القطاع الخاص على الدعم الحكومي بشكل كبير،ويتفشي الفساد في مفاصل الدولة، وصعوبة محاسبة المفسدين بسبب النفوذ. وعلى الرغم من اعتراف الحكومة بوجود الفساد وقيامها بإنشاء هيئة لمكافحته فقد تدنى تصنيف المملكة في تقارير منظمة الشفافية الدولية من ٥٧ في عام ٢٠١١ إلى الرقم ٦٦ في تقارير عام ٢٠١٢.[(١٧)]

ويرتبط الخلل الأمني بالبنية الاقتصادية والسياسية في دول المنطقة مما يعقد المشكلات المرتبطة بتلك البنى.[(١٨)]إذ تتعدد التهديدات الداخلية للنظام الخليجي

---

[١٥]) وزارة الخارجية السعودية، السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، 24/2/1435 24/02هـ، على الرابط:
http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/Pages/ForeignPolicy24605.aspx

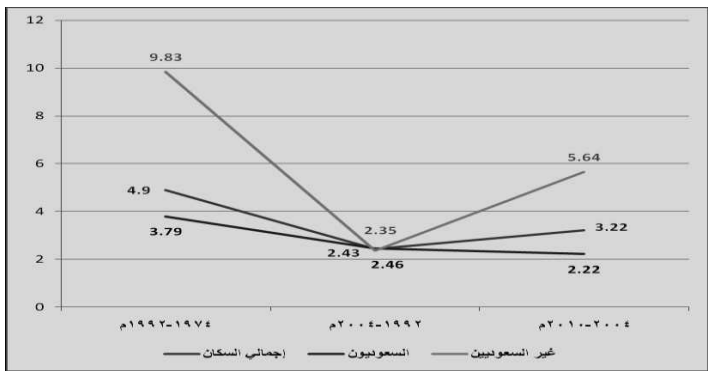
[١٦]) صندوق النقد الدولي : ميزانية السعودية مهددة بعجز كبير في عام ٢٠١٥، عن موقع:ارتي العربي على الرابط:
http://arabic.rt.com/news/784735

[١٧])مجموعة باحثين، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢-١٣٣

العربي وفي مقدمتها الخلل في التركيبة السكانية التي يشكل الوافدون من جنسيات مختلفة ما نسبته ٤٦% منها ، والعدد في تزايد، مما يؤثر سلبا في بنية المجتمع وثقافته وهويته الوطنية، بعد أصبح المواطنون في بعض دوله يشكلون أقلية قد لا تتجاوز ٢٠%[١٩] وتعاني السعودية من هذا الخلل كغيرها إذ تشكل العمالة الأجنبية والوافدون نسبة واضحة من سكانها كما يظهر من الرسم البياني رقم(١)

رسم بياني رقم (١)

التركيبة السكانية في المملكة العربية السعودية



المصدر: رشود بن محمد الخريف، التغييرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة مقدمة الى المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية ، مسقط ٧-٨ يناير ٢٠١٢، ص٧.

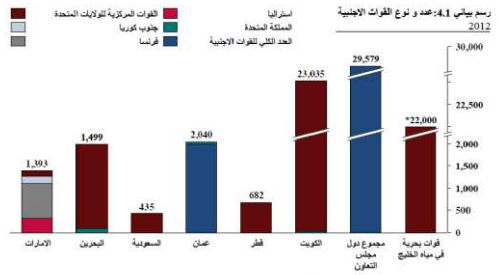
ثانيا:المملكة ودول الخليج العربية: يشير الواقع الأمني في دول الخليج العربية عموما إلى عدم مقدرتها على الدفاع عن نفسها، أو تأمين حمايتها عسكريا مما أدى إلى أن تجد أمنها في التحالف مع دول عظمى وتقديم تسهيلات عسكرية لها. وتفسر علاقة دول الخليج مع الدول الكبرى على أنها علاقة مصالح مشتركة تشهد أحيانا قدرا من التقاطع وأحيانا أخرى تمر بظروف متنافرة. ويبلغ عدد القوات الأجنبية المرابطة في

[١٩] ايمن ابراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار في النظام الاقليمي الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد٤٣٤، نسان ٢٠١٤، ص٧٠ ،

دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة نحو ٣٠ ألف عسكري.[٢٠] انظر الرسم البياني رقم(٢)

رسم بياني رقم (٢)

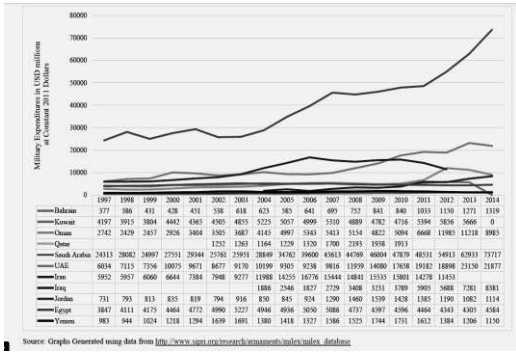
توزيع القوات الأجنبية في دول الخليج العربية



المصدر:مجموعة باحثين ، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت، ص١٦٥

وعلى الرغم من الوجود العسكري الكثيف للقوى الأجنبية إلا أن الإنفاق العسكري لدول الخليج العربية مجتمعة يعد أعلى من إنفاق بقية الدول العربية كما يظهر من الرسم رقم (٣)

رسم بياني يوضح الإنفاق الخليجي على السلاح مقارنه بالعديد من الدول العربية وإيران للفترة من ١٩٩٧-٢٠١٤



Source: Anthony H. Cordesman,Military Spending and Arms Sales in the Gulf, csis, Apr 28, 2015,p14

[٢٠]) مجموعة باحثين ، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥

وانسجاما مع نظرية (الدومينو) أدركت السعودية عامل الضعف الاستراتيجي في المنطقة، وان من شان سقوط أي بلد أمام موجة الحراك الثوري سيؤدي إلى سقوط بلدان أخرى، مما ولد حالة من الإدراك لضرورة التحرك والاحتواء لمنع تساقط الأنظمة الحليفة لها، من خلال سياسة إعادة التأهيل على الصعيد السياسي أو الاقتصادي .

وركزت السعودية اهتمامها في تكثيف نشاطها في منطقة الخليج العربي على نحو يسمح بتجنب تداعيات الثورات العربية، من خلال الأطر التي يوفرها مجلس التعاون الخليجي، وطرحت فكرة توسيع منظومة التحالفات عبر دعوة كل من الأردن والمغرب في ٢٠١١، للانضمام إلى المجلس، ثم التدخل الخليجي في البحرين على إثر احتجاجات شباط/ فبراير ٢٠١١ من خلال قوات "درع الجزيرة" في آذار / مارس ٢٠١١، ثم توفير المساعدات المالية لمملكة البحرين وسلطنة عمان.[٢١]

ودشنت دعوة مجلس التعاون الخليجي لكل من المغرب والأردن ، لمرحلة جديدة للتحالفات العسكرية والإستراتيجية مما له أثره على المستويين الإقليمي والدولي. وفيما يقابل " مشروع الشرق الأوسط الكبير " الذي سبق لإدارة جورج بوش الابن إن تبنته ، والذي يمتد من المغرب إلى باكستان، أعلنت الدول الخليجية عن إستراتيجيتها الاستباقية لتقوية نفوذها الإقليمي والدولي، عبر محور يمتد من المنطقة المغاربية إلى أسيا الوسطى، تلعب فيه كل من المغرب والأردن وباكستان أدوارها لتحقيق هذا الهدف.[٢٢]

---

[٢١]) السعيدي العبادي ، الشرق الأوسط متغيرات الواقع وأفاق المستقبل ،مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ ٢٠١٤/٢٥/٥ ، على الرابط http://www.noonpost.net/content/2823

[٢٢]) فؤاد فرحاوي ،تحالف الملكيات : دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (١٨٥) (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، يوليو ٢٠١١) ، ص ٩٩.

وأوضحت السعودية أنها تضع الموضوع الخليجي محورا لها في سياستها الإقليمية والدولية، وأعطت رسالة واضحة أن مبادئ السياسة السعودية لا تتغير لأنها تنطق من عقيدة سياسية، وهو ما أشار إلية الملك (سلمان بن عبد العزيز) في كلمته عند توليه مقاليد الحكم، إنها ثابتة على نهج المؤسس(عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود ١٩٣٢-١٩٥٣)[٢٣]، بما يملي على المملكة أن تكون طرفاً أكثر تأثيرا في شكل ونمط التفاعلات السائدة بالمنطقة

ومن اجل بلورة هذه الرؤية استندت سياسة المملكة إلى مقاربة في سياستها الخارجية تقوم على :

اولا: زيادة فاعلية دورها الخليجي في إطار مجلس التعاون الخليجي: إذ طرحت المملكة تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد ضمن مبادرة الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز في قمة دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في عام ٢٠١١، التي دعا فيها إلى " تجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد لتشكل دول المجلس كياناً واحداً يحقق الخير ويدفع الشر استجابة لتطلعات مواطني دول المجلس ولمواجهة التحديات التي تواجهها." [٢٤]

ودوافع السعودية لطرح فكرة الاتحاد الخليجي كثيرة منها ما كان آنيا يرتبط بحركات التغيير في المنطقة العربية اذ ولد مشروع الاتحاد من رحم الإحساس بالخطر الوشيك متمثلا بتداعيات حركات التغيير ، والدافع الاستراتيجي المرتبط بالتمدد الإيراني وقلق المملكة وبقية دول الخليج من إمكانية قيام إيران باستغلال أحداث المنطقة، لزيادة تمددها والعمل على اختراق أمنها، والدافع الذاتي أو ألمصلحي متمثلا برغبة السعودية في استغلال الأحداث لصالحها ودفع دول الخليج القلقة من التحركات الإيرانية إلى الانضواء تحت قيادتها كونها اكبر وأقوى دولة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، ودافع مستقبلي يتمثل في الرغبة بتطوير العمل الخليجي المشترك بعد أكثر من ثلاثة

---

[٢٣] محمد فهد الحراثي ،ماذا يجري في الرياض ، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت)، بتاريخ (٤/مارس/٢٠١٥)، على الرابط http://www.albayan.ae/opinions/articles/2015-03-04-1.2324627

[٢٤] إعلان الرياض في ٢٠١١/١٢/٢٠، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الرابط:
http://www.gccsg.org/index5a4e.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=2240&T=A

عقود من محاولات التكامل بما يقوي دول المجلس في مواجهة التحديات المستقبلية.[٢٥]

ثانيا:الانخراط النشط والتأثير في المناطق المجاورة (العراق ، اليمن ، سوريا ، مصر ،...) للترويج لدورها الفعال كما تضطلع في تسوية الصراعات الإقليمية، في ظل تراجع مكانة بعض الدول العربية وانكفائها .

ثالثا: محاولة موازنة الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي، عبر محاولة تعويق الوصول إلى الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة، ثم محاولة الحصول على التقنية النووية، ومحاولة زج باكستان في هذا التنافس بالسعي للحصول على التقنية النووية منها أو بالإفادة من القوات المسلحة الباكستانية في التحالف الذي أقامته السعودية لمحاربة الحوثيين في اليمن.

ثالثا:المملكة السعودية ودول الإقليم: يشكل الشاغل الإيراني والتنافس على النفوذ الدافع الأول للتحركات السعودية في الإقليم. ويدرك صانع القرار السعودي بان الدور المأمول يصطدم بعده عوامل جيوسياسية، أبرزها التنافس السعودي – الإيراني على النفوذ في الخليج العربي، واعتماد السعودية على المظلة الأمنية الأمريكية، مما يعيق استقلالية اتخاذ قرارها الأمني والاستراتيجي، والتقاء المصالح السعودية – الإسرائيلية ضمنيا حول ضرورة مواجهة الطموح النووي الإيراني([٢٦]).

وفي إجراء وقائي قد تلجا إليه السعودية بهدف إضعاف الدور الإيراني المؤثر في المنطقة واحتوائه، ان يدفع ذلك إلى التقارب أو حتى التفكير في التحالف مع إسرائيل، فقد ذكرت إحدى وسائل الإعلام البريطانية عن إنباء تحالف لإقامة "الهلال المعتدل" في الشرق الأوسط ترعاه الولايات المتحدة بين السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل لاحتواء إيران بدل مواجهتها ووفقا لهذا الاتفاق تقوم إسرائيل بإقامة محطات رادار في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لمنع

---

[٢٥]) عبد الخالق عبد الله، الأبعاد الحرجة: اتحاد دول الخليج بين الدوافع والصعوبات، ضمن أوراق ملحق مجلة السياسة الدولية (اتحاد دول الخليج العربي آفاق المستقبل) السياسة الدولية ، العدد١٩٦،ابريل ٢٠١٤، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ص٩.

[٢٦]) مجموعة باحثين، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

طهران من كسب أي ميزة إستراتيجية في المنطقة([٢٧])، وهذا ما قاله سفير إسرائيل مايكل أورين في مقال لصحيفة "جيروزاليم بوست" بتاريخ (٢٠١٣/٩/٢٢) :" لم يكن هناك على الأرجح التقاء على مصالح أكبر بين إسرائيل والدول النفطية العربية في الخليج"، مضيفا "أن إسرائيل لديها اتفاقات متبادلة مع هذه الأنظمة العربية ليس فقط حول إيران وسوريا، ولكن أيضا حول مصر وفلسطين"([٢٨]). وما أكده أنور عشقي (رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية في جدة) في تصريح له لصحيفة "يديعوت احرونوت" ، على هامش المنتدى الاقتصادي الذي انعقد في العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة ١٢-١٤ أيار/مايو في ٢٠١٥، قائلا:" أن على الإسرائيليين استيعاب أننا نريد تعايشا بين الدول العربية وإسرائيل"مضيفا "أن السعودية نفذت دائما التزاماتها وانتم سترون عندما يحين موعد التطبيع، كيف ستقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٢٢ دولة عربية وكذلك تعاونا تجاريا وعلاقات ثقافية"([*])

ويتلخص الهدف الاستراتيجي السعودي بمحاولة إسقاط النظام الحالي في سوريا بحلول نظام بديل عنه يسهم بتدعيم مركزها الإقليمي، فضلا عن تطويق العراق وتعطيلها للميزة التي تتمتع بها إيران بتطويقها للفضاء السعودي .[٢٩] لذلك استندت في إستراتيجيتها بالتعاون مع قطر بتقديم الدعم المالي والعسكري لتنظيمات إسلامية

---

[27])Containing Iran': Israel 'in talks' to join alliance with Saudi Arabia, Jordan, Turkey, May 05, 2013 ,rtcom/news/israeil-iran-security-alliance-us-832/

[٢٨]) مروان قبلان ،العلاقات الأمريكية السعودية انفراط عقد التحالف ام أعادة تعريفه ، (بيروت ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،٢٠١٤) ، ص ١٩ .

(*) في إشارة إلى المبادرة السعودية – العربية للسلام التي أطلقها العاهل السعودي الراحل (عبد الله بن عبد العزيز) عندما كان وليا للعهد وتبنتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ بالإجماع، وتهدف إلى إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وحل مشكلة اللاجئين مقابل التزام إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧. ألا أن إسرائيل بقيادة رئيس الوزراء الأسبق (أرئيل شارون) لم ترد عليها رسميا ولاحقا اشترطت قبولها بشروط تفرغها من مضمونها.للمزيد من حيثيات الموضوع ينظر :صحيفة القدس العربي، العدد (٨١٠٩) ، لندن ، ٢٠١٥ ص ٧ .

[29]30) ÖMER TAŞPINAR,Turkey and Saudi Arabia: strange bedfellows in December 02, 2012 Syria,ww.todayszaman.com/.../omer-taspinar/turkey-and-sa..

مختلفة والعمل على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية بهدف إضعاف المحور الإيراني السوري.

وتحاول السعودية أن تكون لاعبا أساسيا في المنطقة من خلال تبني إستراتيجية الاحتواء وتطويق إيران عبر سياسية الباب الخلفية من باكستان وإحاطتها بحزام إسلامي قابل للتمدد إلى داخل أراضيها للحول دون استمرار صعودها الإقليمي، معتمدة بذلك الفاعلين من غير الدول، من المعارضين والتنظيمات المسلحة في سوريا أو العراق التي ترتبط بعلاقات وثيقة معها .

وبحسب المعطيات الجديدة في المنطقة، فان السعودية أصبحت تدرك الحاجة إلى تطوير تحالفاتها الإقليمية بالاعتماد على نفسها لمواجهة التحديات الخارجية وعلى هذا الصعيد تبلورت في الأفق مساع حثيثة من قبل الملك (سلمان بن عبد العزيز) لبناء تحالف إقليمي في المنطقة يضم تركيا ومحور الدول السنية لحسم العديد من الملفات الشائكة([٣٠]). لذلك حاولت من خلال سياسة الأحلاف أعادة ترتيب الشؤون الإقليمية على أسس إستراتيجية، إذ أعادت مصر إلى الساحة العربية مع ضمان توفير الدعم لها من قبل الإمارات العربية المتحدة وقطر بمشاريع استثمارية للنهوض بالاقتصاد المصري الذي عانى كثيرا خلال السنوات الماضية.

واتخذت السعودية خطوات من اجل لعب دور محوري في إعادة العلاقات بين مصر وحركة حماس بعد وضع مصر الحركة ضمن المنظمات الإرهابية. بهدف التقارب مع حركة حماس من اجل ضرب إيران عن طريق عزل حماس عنها، وهذه التقارب تدعمه تصريحات القيادي الفلسطيني (محمود الزهار) خلال ندوة سياسية نظمها مركز الدراسات السياسية والتنموية في غزة يوم ١٥ آذار /مارس ٢٠١٥ قائلا: "إن السعودية تقود الخليج ودولة عظمى في المنطقة وتسعى بسبب التغيرات السياسية وسيطرة الحوثيين على اليمن، إلى علاقة جيدة مع حركة حماس " [٣١]

---

[٣٠]) إسماعيل جمال ، أنقرة تتأرجح بين طهران والرياض وقرارها سيعيد تشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة، صحيفة القدس العربي ، العدد (٨٠٦٨) ، لندن ، ٢٠١٥ ، ص ١٠ .

[٣١]) نقلا عن : السعودية وإيران ردع يسبق المصالحة ، صحيفة القدس العربي ،العدد ٨٠٦٧ ، في ٢٠١٥/٤/٤.الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=322628

وفي الوقت نفسه، نظرت السعودية إلى إطلاق الولايات المتحدة في العام ٢٠١٣ محادثات مع إيران لإنهاء قضية الملف النووي الإيراني، على أنها تهديد لنفوذها الإقليمي، وأنها تضفي الشرعية على طموحات إيران الإقليمية، وهو ما أشار إليه (عبد الله عسكر) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى السعودي في تصريح لوكالة رويترز في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٣ ، قائلا : "إنا قلقون من إعطاء المزيد من الدور لإيران ومساحة اكبر في المنطقة".(٣٢)

وربما وجدت دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما السعودية دوافع قوية لتنويع التحالفات الإستراتيجية، والى بناء تحالفات إقليمية جديدة مع روسيا والصين والهند لمواجهة تحديات البيئة الأمنية في هذه الحقبة وكذلك لإعادة التوازن مع الولايات المتحدة في حال أي تصعيد يهدد مصالحها الحيوية بالمنطقة أو يهدد أمنها واستقرارها .

في المقابل هناك من يشكك في عدم قدرة الخيار الاستراتيجي السعودي بتوسيع تحالفاتها الجديدة مع القوى العالمية الصاعدة مثل مجموعة البريكس (تضم كلا من البرازيل والصين وروسيا والهند وجنوب أفريقيا)على تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة. وهو ما عبر عنه "روبرت غوردان" السفير الأميركي السابق لدى الرياض بالقول:" إن إي تحالفات سعودية مع قوى أخرى ستكون لها حدود .... ولا توجد دولة في العالم قادرة على توفير الحماية للسعودية وحقولها النفطية واقتصادها أكثر من الولايات المتحدة . "(٣٣)

ولم تستطع المملكة أن تبقى بمنأى عما يجري في دول الإقليم لاسيما العربية منها، وجاءت التطورات في اليمن التي تتكامل جغرافيا مع المملكة السعودية، لتضعها في مركز الحدث. فقد أدركت السعودية أهمية اليمن وعدتها "الحديقة الخلفيّة" لها فهي تراقب الأمور فيها عن كثب، وتعد الأمن في اليمن جزءا من الأمن الوطني لها ولدول

33)ELIZABETH DICKINSON,Can Saudi Arabia's New King Manage a Restive Middle East,OREIGNPOLICY.COM,JANUARY 23, 2015

٣٣) خيام محمد الزعبي ،السياسة الخارجية السعودية: هل تشهد تبدلاً في مواجهة التحديات الجديدة مقال منشور في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ،بتاريخ (٩/ ١/٢٠١٣)، على الرابط

http://www.syria-news.com/dayin/mosah/readnews.php%3Fid%3D10412

مجلس التعاون الخليجي، ومنذ إن بدأت الأزمة فان السعودية اتبعت سياسة مختلفة، وأضحى تزايد نفوذ الحوثيين وسيطرتهم على السلطة ، يمثل تهديدا لذلك أعلنت بأنها" ستتخذ الإجراءات المطلوبة لحماية أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية هناك، وهذا ما عبر عنه السفير السعودي في الكويت(عبد العزيز الفايز) قائلا :" إن أي تهديد لأمن واستقرار اليمن هو تهديد لأمن واستقرار المنطقة". ([٣٤])

وهكذا فإن السعودية تنظر لتطورات الأزمة اليمنية لاسيما بعد سيطرة الحوثيين وحلفائهم على اغلب مناطق اليمن من زاوية تعزيز مخاوفها من توسع نفوذ إيران الإقليمي وسيطرتها على مضيق باب المندب فضلا عن سيطرتها على مضيق هرمز مما سيترك تداعياته على مصالحها الإقليمية، والتحكم بطرق الملاحة لذلك سعت لتوجيه رسالة واضحة، بأنها لن تقف مكتوفة اليدين إزاء ما يحدث.

وإزاء ذلك رأت السعودية تهديدا حقيقيا" من محاولات التمدد الإيراني في اليمن قد تحسب في ميزان القوى لصالح إيران، وشاطرتها في ذلك بعض الدول العربية والنتيجة أن السعودية ومن ورائها العديد من دول المنطقة تخوض حربا لاعتبارات جيوستراتيجية تتجاوز الشأن اليمني الداخلي [٣٥].

ويضفي ذلك في مجمله صعوبات عديدة على السعودية وتوجسها من التداعيات المحتملة للازمة اليمنية على مصالحها ودورها الإقليمي، وحسب ما يرى الكاتب عبد الوهاب بدرخان "لم يمكن إمام السعودية خيار آخر إلا ترتيب الوضع اليمني والذي بات يشكل إزعاجا جديا لها في المستقبل...وإن الوضع الاستراتيجي للسعودية في الخليج كان في تراجع إلى حد كبير، وهذه الخطوة الأخيرة بما فيها من تضامن بين خمس دول خليجية، تشكل نوعا من محاولة لتصحيح واستعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة".([٣٦])

---

[٣٤]) تصريح السفير السعودي في الكويت لصحيفة الرأي ، العدد(١٣٠٦٦)، الكويت ، ٢٠١٥ ، ص ٥

[٣٥])عبد العلي حامي الدين ، الحرب في اليمن إبعادهاومخاطرها ، صحيفة القدس العربي ،العدد(٨٠٦٣)، لندن ،٢٠١٥ ، ص ٢٣ .

[٣٦]) نقلا عن:السعودية تتحرك ضد الحوثيين لإنقاذ وزنها الإقليمي ، موقع صحيفةرأي اليوم الالكترونية الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت)،بتاريخ (٢٠١٥/٣/٢٦)، على الرابط التالي
:http://www.raialyoum.com/%3Fp%3D235920

لقد أدت الإحداث المتسارعة إلى إدراك القيادة السعودية وحليفاتها من الدول الخليجية، بان عليها إن تحسم قراراتها حيال التدخل في اليمن مؤكدة عدم السماح للمد الإيراني بالسيطرة على مضيق باب المندب، والتحكم بالملاحة في بحر العرب والبحر الأحمر، مما يهدد الكثير من المصالح الإقليمية العربية ويجعلها تحت سيطرتها ونفوذها .

ومن اجل احتواء الواقع الجديد انتقلت السعودية إلى موقع المبادر لا المنتظر للتدخل في اليمن من اجل تعديل ميزان التراجع في وزنهاّ الإقليمي والداخلي والذي يعد ببساطة أول محاولة جدية سعودية لموازنة ما حصل في تسعينيات القرن الماضي، وهذا تغيير كبير في معالم السياسة السعودية في المنطقة، التي كانت تكتفي، ضمن حركتها الإقليمية، بتحريك حلفاء لها في المنطقة، ومدهم بالمال أو السلاح عبر وسطاء، وكانت حركتها مؤطرة دائما بسياسات حذرة، لذلك تؤشر حرب التحالف العربي بقيادة السعودية ضد الحوثيين والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق(علي عبد الله صالح) في اليمن بداية مرحلة عربية جديدة تخرج فيها السعودية وبعض حلفائها في الخليج العربي عدا سلطنة عمان من الانكفاء على ذاتها إلى لاعب رئيس في المعادلات الجيوسياسية المتبادلة في المنطقة وقدراتها على الفعل ورد الفعل.[٣٧]

ويبدو إن التحالف العربي بقيادة السعودية اثبت منذ انطلاق عملية (عاصفة الحزم) في ٢٦ آذار / ٢٠١٥ وحتى الإعلان عن انتهاء العمليات العسكرية في٢١ نيسان/ ٢٠١٥ خروجه من دائرة الانتظار إلى دائرة الفعل من خلال العمل على إعادة بناء المشهد اليمني من ناحية، ومن جهة أخرى أثبت دوله أنها باتت أطرافا فاعلة في تحقيق أمنها الجيوسياسي، لها مصالحها وحقوقها وأهدافها في محيطها الإقليمي، هذه الخطوة ستزيد من الاعتراف الدولي بدورها في حل النزاعات الإقليمية، وستكون لها تأثيرات طويلة الأمد لاحقا، وربما سيكون من معالمها على المدى القصير، الإسهام في دور سياسي إقليمي فاعل، يوفر لها الدعم من الداخل قبل الخارج [٣٨]. فالدور السعودي

---

[٣٧])صحيفة القدس العربي ، العدد (٨٠٦٣) ،لندن ، ٢٠١٥ ، ص ٢٣.

[٣٨]) حسن مصدق ، عاصفة الحزم. معادلة سياسية جديدة لتعديل موازين القوى ،صحيفة العرب، لندن، العدد (٩٨٧٦)، ٢٠١٥.

ما هو إلا محاولة جدية للتحول من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات وبدا ذلك واضحا في الأزمة اليمنية لاستعادة التوازنات وتصحيحها في المنطقة والإيحاء بوضع حدا للتمدد الإيراني .

خاتمة

يمكن القول انه منذ العام ٢٠١٠ دفعت المتغيرات في البيئة الإقليمية المملكة العربية السعودية نحو إعادة النظر في بعض المشكلات والتحديات التي تعرضت إليها سياستها واتجهت على صعيد الرؤى والتصورات نحو البحث عما تراه أفضل لتعزيز أمنها والاستقرار في المنطقة.

إذ دعت الحاجة إلى التكيف في تشكيل مواقفها إزاء القضايا الإقليمية، بما يتناسب مع المتغيرات التي حصلت في هيكلية النظام الإقليمي العربي وتراجع مكانة بعض الدول الإقليمية الفاعلة، مما أدى إلى تعدد أطروحات السعودية الإقليمية لصياغة توجهاتها الإستراتيجية لمواجهة حالة الإخلال بالتوازن في المنطقة، فضلا عن ذلك حرصها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حلفائها الإقليميين كما يحصل في اليمن .

ويمكن مما تقدم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

١- لم تخف السعودية هواجسها في التعاطي مع الثورات وحركات التغيير في المنطقة وما أفرزته من صعود للإسلام السياسي ،فضلا عن ذلك أنها أطاحت بحلفائها بالمنطقة.

٢- كان الأداء السعودي أكثر تكيفا مع طبيعة المتغيرات الإقليمية وساعد في تطوير مدركاتها بضرورة إعادة صياغة دورها ورؤيتها للتطورات بما يتناسب مع موقعها الحالي كقوة إقليمية فاعلة.

٣- انعكست التغيرات السياسية في السعودية بعد وصول الملك سلمان بن عبد العزيز وتبنيه سياسة غيرت في أداء السياسة الخارجية وتوظيف الإحداث لصالحها بالرغم من التحديات والتهديدات التي باتت تتعرض لها.

٤- إن التعامل السعودي إزاء المتغيرات الإقليمية، ينم عن تصاعد في الدور الإقليمي بعد حالة السكون التي كانت تعيشها وانتقالها عبر تحركاتها في المنطقة من المرحلة التي وصفت بـ"المتأثر" إلى مرحلة "الفاعل المؤثر".

٥- وجدت السعودية الفرصة مواتيه لها في استثمار متغيرات الأزمة اليمنية نحو إعادة تشكيل التوازنات الجديدة لصالحها وتجاوز التحالفات القديمة .

لقد أفادت السعودية كونها دولة إقليمية فاعلة وبرزت أكثر قوة في التعامل مع الأزمات، فكانت الدولة الأقل تأثرا بموجه التحولات في المنطقة، ولا ينحصر هذه الدور فقط في التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعاداً ثقافية ودينية لما تمتلكه مكانة في العالم الإسلامي وبرزت أكثر قدرة في فهم كيفية التعاطي مع البيئة الإقليمية.

ملخص

منذ العام ٢٠١٠ دفعت المتغيرات في البيئة الإقليمية المملكة العربية السعودية نحو إعادة النظر في بعض المشكلات والتحديات التي تعرضت إليها سياستها واتجهت نحو البحث عما تراه أفضل لتعزيز أمنها والاستقرار في المنطقة.إلا أن هذا الدور جوبه بتحديات داخلية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وإقليمية ودولية.

إذ دعت الحاجة إلى التكيف في تشكيل مواقفها إزاء القضايا الإقليمية، بما يتناسب مع المتغيرات التي حصلت في هيكلية النظام الإقليمي العربي وتراجع مكانة بعض الدول الإقليمية الفاعلة، مما أدى إلى تعدد أطروحات السعودية الإقليمية لصياغة توجهاتها الإستراتيجية لمواجهة حالة الإخلال بالتوازن في المنطقة، فضلا عن تامين التزاماتها تجاه حلفائها الإقليميين كما يحصل في اليمن .

لقد أفادت السعودية كونها دولة إقليمية فاعلة، ولكن فعاليتها لابد أن تتأثر سلبا بما يجري على أراضيها أو حولها. وان التوقعات المستقبلية لا تخدم هذا الدور كثيرا.

Abstract

Since 2010, the changes in regional environment pushed the Kingdom of Saudi Arabia to reconsider some of the problems and challenges that its policy had went through, and in terms of visions and perceptions it started to search for what it deems best to promote its security and stability in the region. this role obligatory internal economic, political, social, and regional and international challenges.

This called for the need to adapt when forming its respective towards regional issues, in a way that commensurate with the changes that have occurred in the structure of the Arab regional system and declining stature of some active regional countries, resulting in a multiplicity of regional approaches Saudi Arabia to form its strategic orientations to address the cases of upsetting of the balance in the region,

as well as its commitment to its obligations to its regional allies as it such as Yemen.

Saudi Arabia has reported being an active regional state, and showed more power in dealing with crises, for it was the country least affected with the transitions in the region. but their effectiveness has to be adversely affected by what is happening on the territory or around it. And that the outlook does not serve much of this role.